دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان في المنطقة العربية

م.م.همام خضير مطلك(*) م.م. رشا ظافر محي الدين(**)

Humam_alzubaidy@yahoo.com Humam381@yahoo.com

الملخص

بالرغم من نشأة المنظمات غير الحكومية في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت نمواً غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية.

كما ان المنظمات غير الحكومية تشكل حجر الأساس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل مكان من العالم وخاصة في المنطقة العربية. فهي تؤثر في مناقشات وقرارات وإجراءات مختلفة لهيئات الأمم المتحدة، وتقدم معلومات حول اوضاع البلدان بشكل عام او حول حالات محددة من شأنها ان تثري عمل هذه الهيئات في رصد الاوضاع وتقديم توصيات محددة للبلدان.

المقدمة

أضحت المنظمات الدولية غير حكومية اكثر نفوذا فى تعزيز حقوق الانسان وحمايتها وعلى نحو متزايد، فالكثير من المنظمات الدولية والوطنية غير حكومية تعمل بدور نشط فى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتؤدي دور الحارس فى حالة عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان.

كما تعمل المنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات وإجراء البحوث والتحليل وتعبئة الناس لآليات عمل منظمات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. ويؤدي

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

المجتمع المدني والمنظمات الميدانية دورا مكملا يستطيع تقديم معلومات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والآليات، والإجراءات الخاصة، وآليات تقديم الشكاوى وصوتا حاضرا في مجلس حقوق الإنسان. والمعلومات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية هي غاية في الأهمية إذ أنها غالبا ما تكون صوتا لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو الفئات المعرضة للانتهاكات أو المهمشة خاصة في المنطقة العربية. أما البلدان التي يكون فيها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مكاتب ميدانية، فإن المنظمات غير الحكومية تسهم فيها بتقديم المعلومات وتنفيذ مشاريع وطنية أو إقليميه.

وعليه فأن اشكالية البحث تنطلق من حقيقة اساسية وهي ان انتهاكات حقوق الانسان في المنطقة العربية تزداد بشكل مضطرد ومتسارع لاسيما بعد احداث التغييرات السياسية خاصة بعد عام ٢٠١١ في بعض البلدان العربية والتي كان لها دور في تفاقم مشكلة انتهاك حقوق الانسان، ولو رصد ومراقبة بعض المنظمات غير الحكومية لتلك الانتهاكات لكان اميط اللثام عن العديد من تلك الانتهاكات، وتتصدر بذلك منظمة (هيومن رايتس ووتش) طليعة تلك المنظمات.

وفي ضوء تلك الاشكالية فان فرضية البحث تنطلق من ان تنامي دور المنظمات غير الحكومية ينمي عملية حماية حقوق الانسان في البلدان العربية، بمعنى ان العلاقة بينهما طردية، فمع تنامي الدور يتنامى الاهتمام والحماية والعكس صحيح مع تراجع او غياب المنظمات غير الحكومية فأنه يتراجع الاهتمام بحماية حقوق الانسان في المنطقة العربية.

وانسجاما مع موضوع البحث، فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث:

المبحث الاول/ يتناول مفهوم المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان واهداف كل منهما عبر البحث بهما من خلال المنظور الفقهي والقانوني للمفهوم.

اما المبحث الثاني/ فقد تناول علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومات المركزية وكذلك علاقة هذه المنظمات على المستوى الدولي.

اما المبحث الثالث/ فقد بحث في دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان في المنطقة العربية.

المبحث الاول: المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان (المفهوم–الاهداف)

المطلب الاول: مفهوم المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان

ان المنظمات غير الحكومية هي مجموعات طوعية لا تستهدف الربح يقوم بتنظيمها مجموعة من الاشخاص على أساس محلي او اقليمي أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تقوم باداء اعمال متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد الاتفاقات الدولية وتنفيذها. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة. وتختلف علاقاتها بالمكاتب والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة باختلاف أهدافها ومكانها.

كما يوجد العديد من المنظمات غير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان مدافعة عنه، وتقوم هذه المنظمات على الصعيد الدولي والصعيد الوطني. فعلى صعيد العالم العربي هناك نقابات المحامين واتحاد المحامين العرب والنقابات المهنية ولجان الدفاع عن حقوق الإنسان وعلى الصعيد الدولي نجد الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين ويأتي على رأس هذه المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية.

اولا:المفهوم الفقهي للمنظمات غير الحكومية

لاشك ان المفهوم الفقهي للمنظمات غير الحكومية دفع العديد من المفكرين الى الاهتمام به والسبب يعود في ذلك الى اهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في المجتمعات، كما ان هذه المنظمات لكي تكون ذات تأثير ينبغي أن تتوفر فيها الشروط الآتية:[1]

١. أن تكون دولية.

٢. أن لا تهدف إلى تحقيق الربح.

---

[1] – ساوس خيرة، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، معهد العلوم القانونية والادارية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٤.

٣. أن تتضمن هيئة دائمة.

وقد تطلق عدة مصطلحات وتسميات على المنظمات غير الحكومية كالمنظمات غير الربحية والمنظمات التطوعية والمنظمات الخيرية والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها ويمكن القول أنها جميعا تؤدي المعنى تقريباً نفسه.

اما منظمة الأمم المتحدة فقد عرفت هذه المنظمات بأنها: مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلى أو اقليمي أو دولى. ويتمحور عملها حول مهام معينة يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وهى تؤدى طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين وترصيد السياسات وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعى. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة.[1]

اما البنك الدولى فقد عرفها بأنها: منظمات خاصة تقوم بأنشطة لاغاثة البائس او لرعاية مصالح الفقير او لحماية البيئة او لتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية او تعمل في مجالات المجتمع.[2]

أما اتحاد الجمعيات الدولية هو منظمة غير حكومية. حيث عرف هذه المنظمات "بأنها جمعية مكونة من ممثلين منتمين لدول مختلفة و هي دولية من خلال أعمالها ومصادر تمويلها وليس لها هدف الربح والكسب وهي تستفيد من مرتبة استشارية لدى منظمة حكومية.

ومن التعريفات المطروحة في الفقه الاداري المعاصر هو انها مؤسسات مستقلة عن الحكومة وتتميز بالاهداف الانسانية والتعاونية والتنموية او هي منظمات اهلية تمارس نشاطاً خيرياً او تطوعياً يستهدف المساهمة في التنمية ورفع المعاناة عن افراد المجتمع ولا يستهدف الربح.

---

[1] – الامم المتحدة، المنظمات غير الحكومية وادارة الامم المتحده لشؤون الاعلام، على الموقع الرسمي على الرابط الآتي: http://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm

[2] –مجموعة باحثين، المنظمات الاهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعيه، سلسلة دراسات، الاصدار (١٨)، مركز الانتاج الاعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ص٥.

ثانيا: المفهوم القانوني للمنظمات غير الحكومية

لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم المتحدة، فقد بين القرار ٢٨٨ الصادر في ٧ فبراير ١٩٥٠ عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها "كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي يقبل إعطاء تعيينهم السلطات الحكومية بشرط لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات". لقد ركز هذا التعريف على علاقة المنظمات غير حكومية بالدول من خلال تعيين ممثلين فهو ينصب في مفهوم سلبي يجعل من المنظمات غير حكومية مضادة للحكومات، فالتوجه السلبي للدوله تتبعه اغلب المنظمات الحكومية فرغم انه لم يتم نفي مشاركة ممثلين للحكومات تبقى الصفة غير الحكومية الخاصية الأساسية لهذه المؤسسات التي تعمل في إطار المبادرات الخاصة وتفتح المجال أمام المشاركة المباشرة للأفراد والجماعات في ميادين مختلفة للحياة الوطنية. **ووفقا لقانون المنظمات غير الحكومية في العراق فقد عرفها بأنها "مجموعة من الاشخاص الطبيعية اوالمعنوية سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقا لاحكام هذا القانون، وتسعى لتحقيق اغراض غير ربحية".**[١]

وقد تبنى المجلس الأوروبي التعريف الذي تضمنته الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية والتي تعد منظمة غير حكومية في كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط الآتية:[٢]

١. يجب أن يكون هدفها ليس الكسب أو الربح وذو فائدة دولية على أن تمارس عملها على الأقل في دولتين.
٢. أن تكون قد نشأت في دولة ما وبالتالي تصبح خاضعة للقانون الداخلي لهذه الدولة.

---

[١] – قانون المنظمات غير الحكومية في العراق رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، صدر هذا القانون بناءً على ما اقره مجلس النواب العراقي والمصادق عليه من قبل مجلس الرئاسة واستناداً الى احكام البند اولاً من المادة (٦١) والبند (ثالثا) من المادة(٧٣)من الدستور.

[٢] – ساوس خيرة، مصدر سبق ذكره، ص٥.

٣. أن يكون لها مقر متوافق مع مجتمع دولة ما ومقرها الحقيقي على ارض هذه الدولة أو دولة أخرى.

أما المنظمات غير الحكومية الوطنية فيختلف تعريفها باختلاف التشريعات الوطنية، فالقانون الفرنسي يعرف الجمعيات بأنها اتفاق بين مجموعة من الأشخاص يشركون بشكل دائم معارفهم ونشاطهم بهدف غير تقسيم الأرباح.

وفي الجزائر تعرف الجمعية بأنها: اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطاره أشخاص طبيعية أو معنوية على أساس تعاقدي والغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعملي والديني والتربوي والرياضي.[١]

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المنظمات غير الحكومية يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسة بان لها أهدافاً إنسانية أو قانونية أكثر من كونها أهداف تجارية و تسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تقرير مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.

ووفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام ١٩٩٤ فان المنظمة غير الحكومية تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية.[٢]

---

[١] –حسين بهاز، المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد في العلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٣، على الرابط الآتي: http://www.bchaib.net

[٢] – نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة،٢٠٠٢، ص٤٨.

ويشير هذا المصطلح أيضا إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعد بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، حيث لا يتم توزيع أي أرباح تحققت.[(١)]

وتعرف أيضا بأنها " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه".[(٢)]

وأكثر التعريفات واقعية وجوهرية تلك التي تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن القطاعين الدولة والخاص، ولكن بالرغم من تميزها عن القطاعين، إلا أنها تتضمن بعض الخصائص ،وذلك لارتباطها بقوى السوق من خلال الأنشطة المولدة للدخل، إلى جانب اهتمامها بقضايا اجتماعية.

ويقسم موغادام Moghadam المنظمات غير الحكومية إلى سبعة أنواع أساسية هي:[(٣)]

١. المنظمات الخدمية: ومعظمها تتسم بطابع الرعاية الاجتماعية، والتنظيمات الخيرية.
٢. الجمعيات المهنية: وتتمثل في الروابط المهنية للمتخصصين في مهنة معينة.
٣. معاهد البحوث: التي تقدم البحوث الأكاديمية المفيدة.
٤. منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة.
٥. المنظمات غير الحكومية التنموية: وتقدم المساعدات الفنية والخبرات في قضايا مثل: التنمية المستدامة، ومحو الأمية والتعليم، والصحة، وتنظيم الأسرة، وتنمية المجتمع.
٦. المنظمات التابعة لأحد الأحزاب السياسية: وقد تكون أصولية أو دينية أو ديمقراطية أو ليبرالية، أو محافظة..الخ.

---

(١) – دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، مسودة مناقشة، أعدها البنك الدولي، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح، بحث رقم ٢٦أ، مايو ١٩٩٧، سلسلة بحوث التنمية الاجتماعية. على موقع التميز للمنظمات غير الحكومية:www.ngoce.org

(٢) – جابر عوض السيد و أبو الحسن عبد الموجود،الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،٢٠٠٣ ص٢٣٢.

10–Moghadam, V. Women, Work, and Economic Reform in the Middle East and North Africa. Boulder, CO: Lynne Rienner. (1998), p no..

٧. المنظمات المتمركزة على العامل والقاعدة العمالية.

وبالطبع هذه الفئات السبع ليست جامدة أو متعارضة، فمن الممكن أن تندرج إحدى المنظمات غيرالحكومية ضمن أكثر من فئة، فمن الممكن أن تكون المنظمة خدمية وتنموية في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك هناك استخدامات مترادفة لمصطلح NGOs باختلاف المجتمعات حيث يتحدد المصطلح فى ضوء الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي للدولة، فالمنظمات غير الحكومية مثلا مصطلح دارج فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى بينما يستعمل في المنطقة العربية وبعض الدول النامية تحت مسمى الجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات والمنظمات التطوعية الخاصة، بينما تسمى في دول أوروبا الغربية وبعض دول أوروبا الشرقية بالمنظمات الاجتماعية أو منظمات الصالح العام، في حين يستعمل آخرون مصطلح المنظمات التي لا تستهدف الربح Non Profit Organizations للتعبير عن المصطلح نفسه أحيانا أخرى.[١]

اما مفهوم (حقوق الإنسان) فقد أصبح شائع الاستخدام في الأدبيات السياسية الحديثة وفي الخطاب السياسي المعاصر بشكل عام، وإن كانت العديد من الكتابات التي استعملت هذا المفهوم لم تهتم بتأصيله، بل أصبح لشدة شيوعه يستعمل بدون تمحيص وكأنه لا مجال لمراجعته.

تعددت المفاهيم والمصطلحات التي استعملت للدلالة على حقوق إنسان فقد أطلق على هذه الحقوق الإنسانية في بداية القرن الثامن عشر بـ(الحقوق الطبيعية) تأثراً بما كتبه أنصار مدرسة القانون طبيعي، وسميت أيضاً بـ(حقوق قانون الشعوب) باعتبار أن هذه الحقوق اعترفت بها القوانين الوضعية للدول المختلفة في عصرنا الحديث، كما أطلق عليها الكتاب تسميات مختلفة منها (الحريات العامة) أو (الحريات الفردية الأساسية) أو (الحقوق اساسية للفرد)، كما أطلق عليها في عدة دساتير (الحقوق والواجبات الأساسية) مثل الدستور العراقي المؤقت الصادر عام ١٩٧٠.

---

[١] **محمد حسنين العجمي، المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص١٠٤.**

كما ان حقوق الانسان مرت بحقب تاريخية مختلفة على مر العصور ادت إلى تطور مفهوم حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان تتمثل في العصور الوسطى بعدد من الوثائق القوانين التي صدرت في عدة دول غربية حيث كانت البلدان العربية الإسلامية ترزح تحت نير الأستعمار والانحطاط والتخلف. لذلك جاءت حقوق الإنسان بصيغتها الراهنة تعكس منظاراً غربياً ذا أفاق عالمية لا يتعارض مضمونها مع المنظار العربي والإسلامي لحقوق الإنسان من حيث الإطار العام لصيانة كرامة الإنسان وحقوقه.

وتسمى ايضا بالحقوق الطبيعية، تلك الحقوق الاصلية في طبيعتها والتي بدونها لا يستطيع الانسان ان يعيش كبشر، وذلك نظرا لطبيعة هذه الحقوق المتغيرة والمتجددة والتي تواكب تطورالعصرفي تغيرها، فما كان لا يعد من حقوق الإنسان قبل سنين عديدة أصبح الآن حقا أساسيا بحاجة الى رعاية وحماية من خلال كفالته بالقوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وليس هناك تعريف محدد لحقوق الإنسان بل هناك العديد من المفاهيم التي تختلف من مجتمع لآخر أو من ثقافة الى أخرى وفيما يلي استعراضا لبعض هذه التعاريف الواردة في بعض المصادر الاجنية والعربية:

أ- الحقوق اللصيقه بالانسان والمستمده من تكريم الله له وتفضيله على سائر مخلوقاته والتي تبلورت عبرتراكم تاريخي من خلال الشرائع والاعراف والقوانين الداخلية والدولية ومنها تستمد وعليها تبنى حقوق الجماعات الإنسانية في مستوياتها المختلفة شعوباً واماماً ودولا.[1]

ب- اما محمد المجذوب، فقد عرّف حقوق الإنسان بأنها :مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها بل اكثر من ذلك حتى لو أنتهكت من قبل سلطة ما.[2]

---

[1] – صلاح حسن مطرود، السيادة وقضايا حقوق الإنسان وحرياته الاساسية،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بغداد، ١٩٩٥ ،ص ٣٩.

[2] – محمد سعيد مجذوب،الحريات العامة وحقوق الإنسان،طرابلس،ط، ١٩٨٦ ، ص ٩.

ت- وعرّفها الفقيه رينيه كاسان وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان):انها فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بتحديد الحقوق والرخص الضرورية التي تتيح ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع استنادا الى كرامته الإنسانية.[١]

ث- وعرفه آخرون على انها: تولد مع الفرد ولا تحتاج في ممارستها الى اعتراف الدولة او حتى تدخلها وانما يتحدد دور الدولة بمجرد تنظيم استعمال هذه الحقوق من قبل الافراد ورفع التعارض المحتمل بينهم اثناء استعمال هذه الحقوق.[٢]

وفي السياق القانوني يعرّف بانه: ثبوت قيمة معينة لشخص بمقتضى القانون فيكون لهذا الشخص ان يمارس سلطات معينة يكفلها القانون.[٣]

المطلب الثاني: اهداف المنظمات غير الحكومية

تعمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة ، خيرية وصحية وتعليمية وترفيهية ورياضية ودينية، تشكل في مجموعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري ، حيث تنتج الخدمات وتشارك أحيانا في إنتاج السلع في جو لا تجاري ولا ربحي.

كما تؤمن هذه المنظمات بيئة منظمة للعمل الإنساني، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص وأحيانا متطوعين بإرادتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية ، ويؤمنون الخدمات والتدريب والخبرات ضمن إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي ذاتي التنظيم. وتختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها ، ذلك أنها تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والإنسانية على اختلاف أنواعها ،كذلك منها من يتوزع نشاطها محليا ومنها من يتوسع خارج الحدود الوطنية، ومنها من يكون نشاطها عالميا.[٤]

---

[١] – نقلا عن عبد الواحد محمد الفار،قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الاسلامية،القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩١ ، ص ٣

[٢] – حسن علي، حقوق الإنسان،منشورات وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢ ،ص ١٦.

[٣] – عامر حسن فياض،الرأي العام وحقوق الإنسان،بغداد، ٢٠٠٣، ص٧٠.

[٤] – غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت،٢٠٠٢، ص ١٩٦.

ان المطالعة في أدبيات العمل الخيري والتطوعي، تشير إلى أن التزايد العددي الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي صاحبه تنوع في الوظائف والأدوار والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية، أصبحت المنظمات غير الحكومية تهتم بقضايا جديدة مثل البيئة والعدالة الاجتماعية والمرأة وحقوق الإنسان، ونشر القيم الديمقراطية، والمشاركة من جانب الأفراد في عملية اتخاذ القرارات في تحديد احتياجاتهم التنموية .

كما إن مكامن القوة لدى المنظمات غير الحكومية تتمثل في: الوصول إلى الفقراء والمواطنين الخارجين عن نطاق الخدمات الحكومية، وحشد الموارد المحلية وتنمية الأسر الصغيرة والمجتمعات المحلية، التي يمكن من خلالها للفقراء تنمية أحوالهم والمشاركة، وتقديم الخدمات بتكلفة نسبية أقل وهو ما ينتج عن قدرة المنظمات غير الحكومية في تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية، وإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات غير المألوفة، إلى جانب دعم البرامج الحكومية، وتنمو هذه القدرة الإبداعية نتيجة صغر حجمها ومرونتها الإدارية والتحرر النسبي من القيود السياسية.[1]

كما أن المنظمات غير الحكومية، ومنها منظمات حقوق الإنسان، التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة في الدول العربية، تؤدي دوراً أساسيا ومهماً في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عن قضايا حريته وكرامته، هذا فضلاً عن دور المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بحقوق الإنسان وانتشار المعرفة بمبادئها. والقضية الأساسية في هذا السياق هي أن معرفة الإنسان لحقوقه خطوة أساسية في سبيل الحصول عليها، كما أن من فوائد تعليم حقوق الإنسان أنه سوف يسهم في إبعاد الناس عن الاهتمامات الشخصية الذاتية إلى اهتمامات إنسانية أكثر موضوعية.

وبالتالي، فإذا وقف الإنسان العربي على مضمون حقوقه، فإنه سوف يبحث عن هذه الحقوق بغية الحصول عليها، وتأكيدها، وتبنيها. أما إذا فقد هذه الحقوق فإنه لا يبقى للإنسان من كيانه سوى الوجود المادي الضال، أما الوجود المعنوي القادر على الخلق والإبداع الحضاري فإنه يختفي تحت تأثير الضياع النفسي بمجرد الإحساس بهذا الضياع.

---

[1] –د.عطية حسين افندي، تنمية موارد المنظمات غير الحكومية، دار النشر: كتاب الاهرام الاقتصادي، مايو ٢٠٠٧، ص٣.

وفي ضوء ذلك يصبح النظر لحقوق الإنسان كموضوع أساسي للمنظمات غير الحكومية، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان، مرتبطاً بالأهداف الآتية:

١. نشر الوعي العام بهذه الحقوق، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل.
٢. الإسهام من خلال منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي بنشر ثقافة حقوق الإنسان العربي واحترامها، وخلق جيل يؤمن بهذه الحقوق ويدافع عنها.
٣. التعاون بين منظمات حقوق الإنسان العربية والهيئات الأجنبية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.
٤. تقديم معرفة عن حقوق الإنسان في أبعادها القومية والعالمية؛ للمساعدة في وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، أو التخفيف من حدتها على الأقل.
٥. العمل من أجل تطوير شخصية الإنسان العربي تطويراً كاملاً، ومساعدة الأفراد والجماعات على أن يعوا حقوقهم وحقوق الآخرين.
٦. الاهتمام بخلق الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الإنسان العربي بشأن العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين حقوق الإنسان من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى؛ وذلك لأن مجتمعنا يتوقع منا أن نساعد الجيل الجديد في معرفة كيف يسلكون إزاء حقوقهم وحقوق الآخرين، ولاسيما وأن تعليم حقوق الإنسان يجعل الإنسان يعرف حقوقه، وفي الوقت نفسه يغرس فيه احترام حقوق الآخرين. فضلاً عن ذلك أن التطور الكامل لشخصية كل فرد هو هدف منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات التربوية، ولا يمكن تحقيقه ما لم تتوفر الحرية، وما لم تُحترم جميع الحقوق الثمينة للإنسان احتراماً كاملاً على مستوى الدولة الواحدة وفي العلاقات الدولية.

ولأهمية حقوق الإنسان، والحاجة القصوى إلى احترامها، اتجهت الأنظار إلى الدعوة للدفاع عنها، ودعمها، ونشرها. ولقد عقدت لهذا الغرض المؤتمرات، والندوات المحلية والإقليمية والدولية.

وهنا يجب التركيز في مجتمعاتنا العربية على فكرة الحاجات الأساسية، وهي تمثل الحد الأدنى الذي يضعه المجتمع لاحتياجات البشر المادية والمعنوية، والتي تشمل: الغذاء، والملبس، والمأوى، والعمل، والخدمات الضرورية في النقل والصحة والتعليم، كما تشمل مشاركة الناس عن طريق المؤسسات

والمنظمات غير الحكومية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ومصير مجتمعاتهم، لأن مبادئ حقوق الإنسان تتخطى كافة الحدود والجهات السياسية، وتنادي ضمير كل إنسان ومواطن في العالم، بصرف النظر عن اعتبارات الدين أو الأصل أو العقيدة السياسية.

وهذه المبادئ تؤكد . بلا استثناء . على وحدة الجنس البشري، وتدحض التشتت والتفرقة بفعل الروح القومية التي سادت منذ القرن الثامن عشر، وأدت إلى تطور النظام العالمي. لكن رغم الأنشطة المتعددة للأمم المتحدة بغية النهوض بحقوق الإنسان ورعايتها لا يزال العالم يعاني صوراً مأساوية كثيرة من إهدار هذه الحقوق، بل إنكارها، مثل مفهوم السيادة الذي يشكل عقبة تحول دون مراعاة حقوق الإنسان، فما زالت هناك أراضٍ محتلة في فلسطين، وتعاني من الاضطهاد الصهيوني، كما أن حقوق الأفراد لم تبلغ القدر الواجب لها عند ترتيب القيم القومية والآمال الوطنية. ومع ذلك فقد تطورت حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة من مجرد العناية بالحقوق الفردية والمدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتشمل الحقوق التي تهتم بنوعية الحياة ذاتها، خاصة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية البشرية المستدامة.

وعلى هذا يجب أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، وهو الدور الذي له جوانب عديدة، نذكر أهمها:

١. دور المنظمات غير الحكومية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، سواء كانت الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المتعلقة بأهمية قيادة نوعية لحياة كريمة.
٢. تمكين البشر من أجل الحصول على حقوقهم، وذلك انطلاقاً من أن للبشر مجموعة من الحاجات الأساسية، وأن إشباع هذه الحاجات بالمستوى الإنساني الملائم يعد حقاً من حقوقهم الأساسية.
٣. الدفاع عن حقوق البشر، حيث تعد منظمات حقوق الإنسان أحدث التنظيمات التي ظهرت على ساحة المنظمات غير الحكومية التي تعمل على حماية حقوق الإنسان في مواجهة الدولة أو أحد سلطاتها، مثل الدور الذي يؤديه المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، وكثير من منظمات حقوق الإنسان القومية والإقليمية والعالمية، كما تعمل

المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في الدفاع عن مواطني دولة معينة في مواجهة السلطات القومية لهذه الدولة.

كما تعمل تنظيمات حقوق الإنسان على حماية حقوق الإنسان في مواجهة التنظيمات الإرثية، كحماية الطفل من سوء معاملته من قبل أسرته أو دائرته القرابية، وحماية المرأة من عنف الزوج أو أي شكل من أشكال العنف الذي يقع عليها.

المبحث الثاني

المنظمات غير الحكومية وعلاقتها الداخلية والخارجية كآلية لحماية حقوق الأنسان

المطلب الاول: علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومات المركزية

تشكل دراسة المنظمات غير الحكومية أحد المداخل الرئيسة لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهى العلاقة التي تنطوي على آثار بالغة الأهمية في دفع عملية التحول الديمقراطي وإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات المجتمع، خاصة مع تزايد موجة المطالبة بإعادة النظر في دور الدولة والمجتمع بما يعطى الأخير مساحات اكبر.

فقد مر المفهوم بعدة تطورات خلال المراحل الزمنية المختلفة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية بشكل أفرز معه عدداً من المعاني الجديدة في كل مرحلة تحمل في جنباتها مطالب جديدة. ومن المعروف أن مفهوم المجتمع المدني قد غاب من النظرية السياسية عقوداً طويلة خلال القرن العشرين لفقدانه موطئ قدم في النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الأساسية التي سادت خلاله في الغرب وفي الشرق.[1]

في الوقت الذي تجري فيه إعادة النظر في دور الدولة، وحدود تدخلها وتقليص سلطتها كجزء من إجراءات عملية العولمة خاصة في بعدها الاقتصادي، فإن هناك اهتمام عالمي نحو تقوية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، وإنمائها وإعطائها أدوارا مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية حتى شمل نفوذها القرى والمدن والأحياء متخطية

[1] **–علي محمد علي، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في مصر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢، ص بلا.**

سيادة الدولة، الأمر الذي جعل مؤسسو منظمة أطباء بدون حدود" MSF"، يؤكدون أن جميع المنظمات غير الحكومية الدولية بحكم التعريف تنتهك وتدمر سلطة الدولة.[1]

ونظرا لهذا النفوذ والأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية، أصبحت الحكومات تعتمد عليها خاصة في الأنشطة التي كانت من اختصاص الحكومات، ذلك أن هذه المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر متخطية الحواجز البيروقراطية.

وبزيادة الانفتاح والتنسيق بين الحكومات والمنظمات التطوعية ،تزداد قدرتها على العطاء وتقديم المنافع، وذلك من خلال ما تتلقاه هذه الأخيرة من أموال مصدرها الحكومة، وهذا ما يطرح مشكلة عدم تكافؤ العلاقة، والتي تصبح في الغالب علاقة تبعية، نظرا لأن المنظمات غير الحكومية ومن أجل استمرار الدعم الحكومي قد تكيف مصالحها وفقا لما تراها الجهة الحكومية الممولة.

بل أن هناك من يرى أن مكمن الخطر في هذا النوع من العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتمثل في أن هذه المنظمات يأتي يوم تصبح فيه جزء من الآلة السياسية، همها ليس الدفاع عن حقوق المستضعفين أو العمل التنموي الخيري وإغاثة المنكوبين، ولكن دعم السلطة الحاكمة وموالاتها، بل أن المنظمات غير الحكومية نفسها قد تنقسم إلى معسكرات سياسية وجماعات ضغط متنافسة، كل منها يناور من أجل الحصول على المزيد من المنافع، والأسوأ من ذلك أن تصبح هذه المنظمات بمثابة دمى في أيدي الدول والمؤسسات المانحة، لتحقيق أهداف تتعارض وتتناقض مع مهامها وأهدافها.

كما أنه في أحيان كثيرة خاصة في البلدان النامية، تجد هذه المنظمات صعوبة في التعامل مع الحكومات، التي ترى فيها منافسا ومزاحماً في سلطتها وسيادتها، وخوفا من القمع الحكومي تتحاشى بعض هذه المنظمات الظهور في مظهر التحدي للحكومة ،فمن أجل تخفيف حدة التوتر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية،تلجأ هذه الأخيرة إلى تأييد المواقف الحكومية بشأن قضايا عالمية معينة خاصة بشأن التجارة الدولية، والحوار بين الشمال والجنوب بشأن السكان

[1] – نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

والبيئة، ،حيث يشارك العديد من هذه المنظمات كجزء من الوفد الحكومي في الاجتماعات الدولية لصياغة الرؤى المشتركة وتوحيد المواقف.[١]

تعتمد هذه المنظمات في ممارسة نشاطها على ما تحصل عليه من دعم وتبرعات من جهات حكومية وخيرية وأفراد وشركات ،وكثيرا ما تعتمد هذه المنظمات في جمع المال على الجانب الإعلامي و الدعائي لنشاطها، ولا أدل على ذلك سعي بعض المنظمات غير الحكومية إلى القيام بحملات جديدة والحصول على تمويل جديد بعد انفراج الأزمة التي أنشئت من أجلها.[٢]

رغم كثرة الحديث عن أهمية الشراكة وضرورتها لتحقيق التنمية فإن الدولة في المنطقة العربية مازالت لها اليد العليا في هذه العلاقة، وتعد التشريعات المنظمة لهذا القطاع هي الآلية التنفيذية لهذه العلاقة والتي تمنح الحكومة سلطات واسعة علي إنشاء، وممارسة النشاط، وإنهاء وجود المنظمة. وتلجأ الحكومات لتأمين علاقتها بالمنظمات غير الحكومية، لأدوات تنظيمية عديدة. منها المنطق العام للعلاقة، حيث إن الحكومة هى التى ترسم السياسات الاجتماعية الملائمة، بحيث يعد النشاط الأهلى "وظيفيا" مكملاً لعملها، ولذلك فإن توفير البيئة القانونية اللازمة والملائمة لتوسيع هامش الاستقلالية وحرية الحركة للمنظمات غير الحكومية يعد شرطاً أساسياً لبناء قدراتها. وكذلك فإن توفير المناخ الديمقراطي وثقافة الممارسة الديمقراطية، أيضا شرط أساسي لقيام المنظمات غير الحكومية بتحقيق أهدافها بفاعلية. ومن المهم الانتباه، عند تحديد معالم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة، إلى أهمية تحقيق التوازن بين ضمان استقلالية المنظمات وحرية حركتها، وبين ضمان الالتزام بأمن الوطن واستقلاليته، وكذلك أهمية مواجهة حالات الفساد والتربح التي تتعلق ببعض العاملين في القطاع الأهلي.[٣]

---

[١] –المصدر السابق، ص٧١.

[٢] – علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٨٨.

[٣] –شهيدة الباز، المنظمات غير الحكومية وظاهرة أطفال الشوارع (قضية بناء القدرات)، بحث مقدم الى ندوة "أطفال الشوارع .. حماية ووقاية"، القاهرة: ٥ سبتمبر٢٠٠٧، ص١١.

المطلب الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي

إن أساس العلاقة بين المؤسسات غير الحكومية في الغرب ومؤسسات القطاع الخيري والتطوعي في المنطقة العربية يرتبط بثروة المنظمات الدولية وموقفها كمانحة، والعجز المالي للمنظمات غير الحكومية العربية وموقفها كمتلقية، وحيث تعد المساعدة المالية والتقنية هي العامل المسيطر الذي يحدد العلاقة بينهما، فإن ذلك يسهم في خلق علاقة تبعية واعتماد، فيترتب على هذه العلاقة غير المتكافئة سلوكيات معينة في التعامل بين المنظمات غير الحكومية المانحة والمنظمات غير الحكومية المتلقية فيما يتعلق بمن يحق له تحديد الأولويات، وفي حق المنظمات المانحة في الرقابة والمتابعة، رغم ثبوت فشل بعض المشروعات الممولة أجنبياً بسبب اختيار المنظمات الدولية المانحة لمشروعات ليس لها علاقة بالواقع والاحتياجات الاجتماعية المحلية.(١)

وغالباً ما يتم توجيه المساعدات المتعددة الأطراف على نحو متكرر إلى البرامج الحكومية، إلا أن هناك تعاوناً وثيقاً بين العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وخاصة على المستوى العربي.(٢)

يتمتع نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان بعلاقة طويلة وإيجابية مع منظمات المجتمع المدني. وعلى مر السنين، تطورت ترتيبات المشاركة الرسمية للمنظمات غير الحكومية في اجتماعات الأمم المتحدة وهيئاتها إلى ممارسة منتشرة في معظم هيئات الأمم المتحدة.

واستمرت أجندة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتوسع في العقود الأخيرة منذ تبني الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨.

ويتألف نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان من سلسلة من الهيئات والآليات يمكن تقسيمها إلى نوعين : تلك التي أنشأت بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والآليات المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي تتألف من خبراء

(١) – سري ناصر، تأثير العولمة على الخير العربي، أبحاث ودراسات، عدد (٤)، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية،٢٠٠٢، ص٨.

(٢) –مجموعة البنك الدولي، تقرير حول المجتمع المدني– الوكالات التابعة للامم المتحدة، ٢٠١١، ص٣.

مستقلين مكلفين برصد امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات. ومن أبرز تلك الهيئات والآليات:[١]

أ- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ب- مجلس حقوق الإنسان ومختلف إجراءاته الخاصة المتعلقة إما بالبلدان أو بمواضيع محددة مثال المقررين الخاصين، والخبراء المستقلين، ومجموعات العمل، والممثلين الخاصين للأمين العام.

ت- هيئات رصد الاتفاقيات أو الهيئات المنشأة بموجب اتفاقيات.

هناك طرائق كثيرة تستطيع بها المنظمات غير الحكومية أن تعمل مع المفوضية لتعزيز وحماية وتنفيذ حقوق الإنسان .فالمنظمات غير الحكومية تستطيع أن تعمل مع آليات حقوق الإنسان التي تقدِّم المفوضية لها دعم الأمانة، مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وآليات الشكاوى والصناديق الاستئمانية.

وفضلاً عن ذلك تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تقدّم معلومات إلى المفوضية وأن تعمل معها كشريك في أعمال التدريب والتثقيف وفي متابعة توصيات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.[٢]

ان العلاقة بين المفوضية والمجتمع المدني، وخاصة مع المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان، علاقة قوية وظّلت تمّثل أولوية للمفوضية منذ إنشائها .وقد كانت المنظمات غير الحكومية تاريخيًا فعاليات أساسية في إنشاء المفوضية وخلق مختلف الآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان.

ومن المستبعد أن يعمل برنامج حقوق الإنسان كاملا، والمفوضية بالتحديد، بدون المدخلات والخبرات والمشورة المقدمة من المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والإقليمية والوطنية.

---

[١] –منظمة العفو الدوليه، دور المنظمات غير الحكومية في إطار نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، المجلة الالكترونية، العدد (١١)، المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، ٢٠١٢، ص ٥.

[٢] –مفوضية الامم المتحده لحقوق الانسان، على الرابط الالكتروني التالي:
https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/OHCHRngohandbook1.pdf

والمنظمات غير الحكومية هي أفضل قناة، إن لم تكن القناة الوحيدة، لتقديم الشكاوى من ادّعاءات انتهاك حقوق الإنسان .كما أنها تزوّد منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وتزوّد المفوضية بدراسات وتقارير ذات قيمة كبيرة .وفي كثير من الأحيان تعمل هذه المنظمات كشريك للمفوضية في التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتؤدي دورًا رئيساً في أعمال المتابعة على الصعيد القطري للتوصيات والملاحظات الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة .وفي ظروف محددة تستفيد هذه المنظمات أيضًا من الصناديق التي تديرها المفوضية.

ومع تنظيم بعثات المقررين الخاصين، تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور فعال عبر توفير المعلومات قبل وأثناء وبعد الزيارات بهدف تسليط الضوء على بعض المشاغل الرئيسة. كما أن الحضور والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في أعمال الامم المتحدة وهيئات وآليات حقوق الإنسان هو بحد ذاته ضمانا للمساءلة.

لم تعد الأمم المتحدة بالتأكيد الأمم حكراً على الدول وأصبحت أكثر من أي وقت مضى فضاء تستخدمه المنظمات غير الحكومية لتعزيز كفاحها. كيف يمكن لآليات الأمم المتحدة المشاركة في هذا الجهد سوف يعتمد في النهاية على إبداع واستراتيجيات المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي.

المبحث الثالث

دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان في المنطقة العربية

المطلب الاول: دور المنظمات غير الحكومية من قضايا حقوق الانسان الرئيسة في المنطقة العربية

هناك اهتمامات وليدة بقضايا الفقر والتهميش الاجتماعي من قبل المنظمات غير الحكومية العربية، ويلاحظ أن هذه المنظمات تعمل في مجالات الرفاهية الاجتماعية أما بمفردها وبمعزل عن الدولة تماماً من خلال ما تقوم به من مشروعات مستقلة، أو من خلال شراكة مع المؤسسات الحكومية.

وقد برزت في الآونة الأخيرة نماذج وتجارب للشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة في الوطن العربي، مثل تنمية العشوائيات والتعليم ومكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة وغيرها. فعلى سبيل المثال في قضية مكافحة الفقر أصدرت دول عربية عديدة استراتيجيات لمكافحة الفقر شارك في إعدادها ممثلون عن المجتمع المدني. كما خصت هذه الإستراتيجيات المنظمات غير الحكومية بأدوار محددة.

ظهرت في عام ٢٠٠٣ مبادرة قومية لرعاية الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع)، حيث تأسست شراكة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو مجلس شبه حكومي، وشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بوضع استراتيجية متكاملة للحد من الظاهرة. وبناءا على ذلك قامت شراكة بين المجلس القومي للمرأة وحوالى ٣٠٠ جمعية أهلية في مصر لمساعدة المرأة المعيلة للاسرة.[1]

وإذا تناولنا قضايا فرعية في إطار سياسات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة وغيره سنجد بعض التجارب الوليدة.

١. قضايا التعليم

لاشك ان التعليم يعد بوابة للتقدم والنهضة، وتشير خبرات الدول إلى أن عمليات التنمية أو التحديث الناجحة قد بدأت بالتعليم. من هنا فأن قضيه تطوير التعليم أصبحت ذات أولويه دائمة في برامج وسياسات كل البلدان، ليس فقط الدول الساعية للتنمية بل ربما تحظى بقدر اكبر من الأهمية في الدول المتقدمة حتى تحافظ علي مستوى تقدمها.

وفي ظل السياسات المتبعه من قبل الانظمة السياسية في المنطقة العربية، يعجز عدد كبير من أبناء الفقراء عن الدخول إلى المدرسة كما إن نسبة لا يستهان بها منهم ما تكاد تلحق بالمدرسة حتى ترسب أو تتسرب لأن الفقر يحول بينها و بين الاستمرار في التعليم بنجاح، ثم أن أبناء الفقراء الذين يتمكنون من الاستمرار حتى التخرج من التعليم، وبالرغم من أنهم قله إلا انهم لا يجدوا فرص عمل حقيقية تساعدهم على مجابهة الفقر مما يضطرهم للعمل في مهن لا تتناسب مع

---

[1] – الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، ٢٠٠٣، ص٣.

مؤهلاتهم، وبأجور منخفضة ، ويمكن تلخيص مدى التدهور الذي وصل إليه التعليم من تدني بالاشاره إلى المشكلات الأتيه:[1]

١. تردي الكفاءة الداخلية بما يعني عدم الوصول إلى الاستيعاب الكامل و ارتفاع معدلات التسرب و انخفاض نسب النجاح.
٢. قيام أسلوب التدريس على التلقين من جانب المعلم، و علي الحفظ والاستظهار من جانب التلميذ.
٣. تدني المكانة الاجتماعية لوظيفة المعلم، و انخفاض العائد المادي لوظائف التعليم.
٤. ارتفاع كثافات الفصول الدراسية، وعدم توفر التجهيزات و المستلزمات التعليمية.
٥. عدم توفر المرافق التعليمية من معمل و مكتبات و أماكن لممارسه ألا نشطه التربوية بعدد كبير من مدارس التعليم الرسمي.
٦. تفشي ظاهره الدروس الخصوصية و قله أساليب التعليم.
٧. انخفاض معدلات التدفق بين مراحل التعليم، و تدني مستوي كل مراحله مما يؤدي إلى وجود خلل بين مخرجات التعليم العام و متطلبات التعليم العالي.
٨. الارتفاع النسبي للالتحاق بالفروع الادبيه للتعليم.
٩. عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات النشاط الاقتصادي و تعايش الندرة و الوفرة في مجالات مهنية معينه، وانتشار البطالة و نقص التشغيل كمظاهر اختلال جوهرية بين نواتج التعليم وسوق العمل.

وما زال التعليم يشكِّل مع مطلع الألفية الجديدة تحدياً ضخماً سواء على مستوى القيد في التعليم الأساسي، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين، أو على صعيد مواجهة مشكلات التسرب من

[1] **–فتحي سيد فرج، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات التعليم، الحوار المتمدن، العدد (٢٤٢٠)، مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠٠٨، ص بلا.**

التعليم وتحسين نوعيته. تحظى هذه القضية باهتمام عديد من المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مثل مصر ولبنان والسودان وتونس والكويت.(١)

وفي هذا الجانب حثت المنظمات غير الحكومية في منتدى المنظمات غير الحكومية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المنعقد في عمان في العام ٢٠١٢ والمشارك فيه اكثر من ١٠٠ منظمة عالمية اكدوا فيه على "التسريع في عملية تطوير خطة وطنية لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان واستراتيجية وطنية شاملة في مختلف مجالات التعليم والإعلام وغيرها من وسائل التأثير على الرأي العام.(٢)

وقد بدأت في مصر تجربة شراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم بهدف مواجهة مشكلات التعليم المتعددة. وقد هدفَ نموذج الشراكة إلى تحسين العملية التعليمية في المناطق الفقيرة وإشراك الأهالي والطلاب في تحسين بيئة التعليم. ولكي تؤطر وزارة التربية والتعليم هذا النموذج، أُنشئت إدارة بالوزارة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم، اضطلعت هذه الإدارة المذكورة بمهام رئيسية من أبرزها إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم والتنسيق بين هذه الجمعيات وصنَّاع السياسة التعليمية. كما شكلت الوزارة لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلي الوزارة وممثلي الجمعيات الأهلية، وعقدت اجتماعاً موسعاً يحدد ملامح هذه الشراكة.

وكذلك في تونس دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

---

(١) – مديحة السفطي وأخرون، دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان – فلسطين – مصر – المغرب – اليمن)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥، ص ص ١٥ –٢٣.

(٢) – بيان المنظمات غير الحكومية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، هذا البيان هو حصيلة مشاركة أكثر من 100منظمة غير حكومية من أربع قارات – أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا في منتدى المنظمات غير الحكومية بشأن دور المؤسسات الوطنية في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والفتيات .عقد منتدى المنظمات غير الحكومية في عمان في (٤–٥ نوفمبر/ تشرين الثاني 2102) ونظمها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ACHRS وبالتعاون مع الشبكة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع المؤسسات الوطنية NHRIs و ANNI اولهيئة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة JNCW .

٢. مكافحة الفقر

لاشك ان ظاهرة الفقر تعد من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، لما عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل..الخ، والتي تؤثر سلباً على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وتشكل مكافحة الفقر في العالم العربي ومحاولات إيجاد سبل لمواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه.

كما أن مكافحة الفقر هي قضية ملحة، ذلك أنه بالإضافة إلى بعدها الأخلاقي والإنساني، فإنها أحد السبل للانطلاق إلى حياة واعدة أكثر رخاء وأمناً، والخلاص منها هو أحد السبل لخلق مجتمع أكثر نماءاً وتقدماً. كما ان المنظمات غير الحكومية قامت بدور ايجابي، فقد وجهت الانتباه إلى مخاطر الفقر، ودعت إلى مكافحته بمختلف الوسائل والسبل، وحاولت تقديم بعض الحلول للحد منه.[١]

إن أي مشروع جدي عربي لمواجهة ظاهرة الفقر لن يكتب له النجاح ما لم يدرس حالة كل قطر عربي على حدة، ومن ثم يتصدى ضمن مشروع عربي قومي جماعي لمواجهة هذه الظاهرة. فأسباب الفقر في الوطن العربي ليست متماثلة في كل قطر، وبالتالي فإن المشاكل التي يعاني منها المواطن العربي وأولويات اهتمامه هي أيضاً غير متماثلة.

ومن الامثلة على ذلك أن هناك العديد من الجمعيات الأهلية النشطة في لبنان في مكافحة الفقر تسعى إلى توفير شبكة تأمين للفقراء ومشروعات مولدة للدخل. كما تتفق الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تحديد بعض معوقات التنمية في لبنان، ولكنهما تختلفان في تحديد الأسباب والمسؤوليات والخطوات الواجب تنفيذها. وفي محاولة لتعزيز التقارب بين القطاع الأهلي والمجلس

---

[١] – د.يوسف مكي، النداء العالمي لمكافحة الفقر، مجلة التجديد العربي، ٢٠٠٥، على الرابط التالي:
arabrenewal2002@gmail.com

النيابي، يجرى دورياً تنظيم ندوات في البرلمان اللبناني تحت عنوان ترتيبات التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني. وتهدف الندوات إلى تعزيز علاقة المواطنين بمجلس النواب وإتاحة الفرصة أمام الجمعيات الأهلية في طرح المشكلات.

وفي فلسطين تم إنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة. قامت اللجنة بإصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من البنك الدولي، ثم قامت بعد ذلك وبدعم من الحكومة البريطانية بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين، وتم إصدار تقرير البحث والذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من وجهة نظر الفقراء في ١٦ محافظة فلسطينية، بالإضافة إلى التقرير الشامل. كما تم تنظيم عديد من ورش العمل في مختلف المناطق الفلسطينية لعرض نتائج التقرير. يُعَد إصدار هذا التقرير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بالفقر، والأهم من ذلك تم من خلاله وضع أسس استراتيجية فلسطينية لمحاربة الفقر. ما زالت اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر تقوم بعملها للتأكد من أن وزارات السلطة الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار توصيات التقرير وتحاول أن تدمجها في سياساتها العامة وخاصة وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والاقتصاد.[١]

وكذلك في تونس، سمح لعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغيرة للفئات ضعيفة الدخل من أجل تحسين ظروف حياتها. ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ٦٩ جمعية تستهدف مناطق متعددة في تونس.[٢]

٣. الصحة:

تقوم المنظمات غير الحكومية بالكثير من العمل في مجال الصحة الدولية. وتقدم المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة الدولية مجموعة من الخدمات منها الرعاية الصحية المباشرة وتوفير

---

[١] – هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، اعمال ندوة (دولة الرفاهية الاجتماعية)، مركز دراسات الوحده العربيه، المعهد السويدي بالاسكندرية، ٢٠٠٥، ص٢٠.

[٢] – المصدر نفسه، ص٢١.

المياه الصالحة للشرب في بعض المجتمعات والحد من الأمراض المعدية المتوطنة والوبائية وسوء التغذية وغيرها.

وتقوم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة بتنمية القدرات في المناطق التي تحتاج ذلك إذ تساعد الشعوب في توفير حلول مستدامة للرعاية الصحية من خلال برامج تدريبية. ومن أمثلة الهيئات التي تقدم هذا النوع من المساعدة مركز التأهيل الدولي والذي يقدم تدريبا تأهيليا لأختصاصيي العلاج الطبيعي العراقيين والأطباء ومديري مراكز التأهيل الطبي في عمان بالأردن. ويقوم المتدربين فيما بعد برعاية المعاقين الذين تعرضوا لبتر أعضائهم ومرضى إصابات الرأس والحبل الشوكي في وطنهم الأم.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي

ان أهم التحديات التي تعترض طريق المنظمات غير الحكومية في سعيها للنهوض بمسؤولياتها تتمثل في الثقافة السائدة التي تحكم نظرة مؤسسات الدولة تجاه المنظمات غير الحكومية.

وبالرغم من أن الدولة قد أخذت تنظر الى المنظمات غير الحكومية كشريك لها وشرعت في التعامل معه على هذا الأساس، الا أنها على الصعيد العملي الواقعي ما تزال تنظر الى هذه المنظمات نظرة توجس وحذر، وتخضعها للمراقبة ، وتقيد نشاطاتها من خلال فرض تشريعات وإجراءات تهدف الى ضبط حركتها تحت سقف السياسات الرسمية. من الأمثلة على ذلك تدخل بعض الجهات الحكومية المختصة في نتائج انتخابات الهيئات الإدارية للمنظمات غير الحكومية، واتخاذ قرارات بحل منظمات أخرى دون سابق إنذار.

تواجه المنظمات غير الحكومية مجموعة كبيرة من العقبات والتحديات، قد يكون أبرزها المعوقات القانونية والسياسية، أى تلك التى مصدرها الأنظمة الحاكمة. ولكن هناك عقبات وتحديات أخرى لاتقل أهمية منها ما هو اجتماعى وثقافى، ومنها ما هو مؤسساتى أى ما يتعلق بالواقع المؤسسي لهذه المنظمات، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية.

ويعد نقص الموارد البشرية والمالية إحدى المشكلات المؤسساتية الكبرى التى يواجهها الكثير من المنظمات. ليس غريبا أن نضع المعوقات السياسية والقانونية في مقدمة المعوقات عندما نتحدث عن المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية. فغياب الديمقراطية ودولة القانون له بالغ الأثر على

هذه المنظمات. وتعد الأنظمة القانونية فى البلدان العربية النموذج الأمثل لمعاداة الحق فى تشكيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بداية من غياب أنظمة قانونية وترك مصير هذه المنظمات لإرادة الحاكم بشكل عام، وحتى وجود أنظمة تفرض سطوة قانونية وإدارية تعيق عمل المنظمات.
وكثيرة هى الكتابات والتقارير والبيانات التى كشفت وتكشف عن القمع السياسي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني فى المنطقة العربية. بل إن تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدأت على إبراز هذا الموضوع.
وفى هذا السياق يرد تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ما يلى: "عانت منظمات المجتمع المدني فى عدد من البلدان العربية من مزيد من التضييق القانوني والعملي".[١]
أما تقرير عام ٢٠٠٤ فيرد فيه: "أما إنشاء الجمعيات الأهلية وممارسة نشاطها فى البلدان العربية فيخضع لقيود شديدة ولرقابة صارمة، وذلك باستثناء عدد قليل من التشريعات العربية التى تنحو منحى ليبراليا فى تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني مثل المغرب ولبنان.[٢]
وتعد القيود القانونية نتيجة منطقية للموقف السياسي العام القامع للأصوات المغايرة، والرافض للحق فى التنظيم وحرية الرأي والتعبير. وكما سبق أن أشرنا فثمة تفاوت بين الأقطار العربية من قمع مطلق فى بعض البلدان إلى انفتاح نسبي في غيرها.
وإذا كانت العقبات القانونية الشكل الأبرز للموقف السياسي المقيد، فإن المنظمات غير الحكومية واجهت وتواجه كذلك عقبات مجتمعية وأيديولوجية ومؤسساتية، والتي شكلت —ومازالت— تحديات بالغة الأثر على قدرة المنظمات فى تحقيق أهدافها.[٣]

اولاً: على المستوى الاجتماعي:

يجب الإقرار بأن ثمة تحديات موضوعية تواجهها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى بشكل عام. فالمجتمع العربي، كما تشير كتابات عديدة، لم يتمثل بقيم الحداثة والمواطنة بسبب

---

[١] – تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص٣١.
[٢] – تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤، نحو الحرية فى الوطن العربى، ص ١٣.
[٣] –د.يسري مصطفى، المنظمات غير الحكومية، سلسلة تعلم حقوق الانسان، الطبعه الثانيه، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٧، ص٥٧–ص٥٩.

الاستبداد والتهميش وهيمنة الثقافات التقليدية المحافظة. وفى هذا المناخ فإن الانتماءات الطائفية والقبلية والعائلية ما زالت سائدة في المنطقة العربية.

ومن هنا تأتى صعوبة الانتماء لأفكار المجتمع المدني والتي تعد المنظمات غير الحكومية تيارها الرئيسى الآن. ويبدو هذا واضحاً على وجه التحديد فيما يتعلق برسائل بعينها لا تتوافق والمناخ الثقافي السائد مثل حقوق النساء، حرية الفكر والاعتقاد، الحريات الدينية والشخصية.

وقد تكون المنظمات الخدمية ولحد ما التنموية أفضل حظاً من المنظمات الحقوقية، فيما يتعلق بالتواصل على المستوى المجتمعي، بسبب طابعها الخدمى، وغير المثير للجدل فى كثير من الأحيان. أما منظمات حقوق الإنسان وحقوق المراة فتواجه تحديات مجتمعية كبرى من أجل التواصل فى القضايا انفة الذكر.

ومع ذلك، لا يجب تجاهل بدأ السلطات السياسية على التلاعب السياسى بهذا الوضع من أجل تضييق الخناق على المنظمات غير الحكومية، ونزع أية مشروعية اجتماعية عنها. فتسعى السلطات إلى الاستفادة من هذا الوضع المجتمعي وتغذيته، ويتضح هذا، كمثال بارز، من خلال دعم السلطات لمزاعم الخصوصية الثقافية فى مواجهة عاملية حقوق الإنسان. وتهدف السلطة من وراء ذلك تهميش خطاب حقوق الانسان والمنظمات الحاملة والمروجة له. وفى هذا السياق فقد دأبت السلطات على استخدام وترويج الثنائية التقليدية التى تقسم المجال السياسي والثقافى إلى خارج غربى وغريب، وداخل وطنى وأليف، فمن ترد استبعاده تضعه ضمن الخارج السياسى والثقافى، ومن ترض عنه تسمح له بأن يكون صمن الداخل الوطني والأليف. وبالطبع فمنظمات حقوق الإنسان كانت دائما تصنف ضمن الخارج، إلا إذا ارتضت بالألفة والمألوف بمنطق السلطات.

وكما نلاحظ، فسواء من خلال توظيف القانون أو الثقافة تعتمد السلطة دائما استراتيجية تجعلها تحتكر رسم حدود الشرعية وفق مصاحلها الضيقة. فالقانون يصاغ ليرسم حدود الشرعية القانونية، والثقافة تصاغ لترسم حدود الشرعية الأخلاقية.

ثانيا: المعوقات الأيديولوجية:

تبرز على مستوى النخبة الثقافية التى تعارض المنظمات غير الحكومية، وتحديدا تلك العاملة فى مجال الحقوق والتنمية. فثمة أصوات ماركسية وقومية ودينية اسلامية وجهت نقدا أيديولوجيا حادا

للمنظمات غير الحكومية، وعلى الرغم من موقعها المعارض للسلطة، إلا أن بعض هذه الأصوات تم استخدامه وتوظيفه من قبل السلطات فى حربها على المنظمات غير الحكومية.

ويمكن تفسير هذا الهجوم الأيديولوجى على المنظمات غير الحكومية انطلاقا من أسباب سياسية قيمية، يختلط فيها العداء الأيديولوجى والقيمي للغرب، بتراجع دور القوى السياسية التقليدية، وفقدان مواقعها، وشعور عدد من مثقفى هذه الاتجاهات الأيديولوجية بأن المنظمات غير الحكومية انتزعت منهم موقع الصدارة. فمن الحجج السائدة للهجوم على المنظمات غير الحكومية هو كونها حاملة لأجندة غربية تتعارض ومقتضيات الأجندات الوطنية والأممية.

ثالثا: المعوقات المؤسسية:

ولهذا النمط من المعوقات والتحديات وضع خاص، لأن المنظمات غير الحكومية والقائمين عليها يتحملون جزءاً منها. وتتمثل هذه المعوقات في ضعف القدرات المؤسساتية لهذه المنظمات، وغياب آليات ديمقراطية داخلية، وعدم تحولها إلى حيز مؤسساتى لجذب الشباب والمواطنين من خلال بنى مؤسساتية منفتحة تقوم على العضوية والمشاركة.

لاشك أن القيود القانونية والتهديدات الأمنية والمعوقات الأيديولوجية قد لعبت دوراً رئيسياَ فى خلق هذا الانحسار المؤسسي، ولكن لا يمكن تجاهل العوامل الذاتية أي غياب الإرادة المؤسساتية للانفتاح على المجتمع، واصرار عدد كبير من القائمين على المنظمات فى التعامل مع المواطنين على أساس أنهم متلقو خدمات حقوقية أو تنموية أو رعائية، عوضا عن أن يكونوا شركاء حقيقيين. وكثير من المنظمات قد فشل أو تراجع دوره ليس بسبب العقبات القانونية والسياسية، ولكن بسبب غياب الديمقراطية الداخلية أو سوء الإدارة إلى غير ذلك من العوامل الذاتية.

الخاتمة

لاشك ان المنظمات غير الحكومية تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده من التصرفات المجحفة والظالمة، وهى تبذل كل جهدها في الدفاع عن افراد المجتمع ليتمتع بحقوقه الكاملة، هذا إضافة إلى مساهمتها في توسيع دائرة الحقوق المحمية، ومن أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعي المجتمع بها.

كما أن وجود هذه المنظمات بات يشكل أحد المعايير المهمة التى تقاس من خلالها درجة التطور الديمقراطي فى مجتمع ما. وإذا كان وجود المنظمات غير الحكومية دلالة على وجود الديمقراطية، وبالتالي فإن المنظمات غير الحكومية ليست مجرد واجهة ديمقراطية، ولكنها إحدى آليات بناء الديمقراطية.

وقد يحمل البعض المنظمات غير الحكومية أكبر مما تتحمله فيما يتعلق بعملية التغيير، ولكن يجب ملاحظة أن مهمة منظمات المجتمع المدني إصلاحية بالأساس، فهى ليست أحزابا ثورية، ولا هى تنظيمات مركزية تريد تغيير كل شئ. فهى فى نهاية الأمر تعبير عن تنوع كبير فى الأهداف والبرامج والتوجهات وآليات العمل، وتستمر في حركة دائمة من أجل الإصلاح الاجتماعى والسياسي.

وفى الحقيقة أن نجاح المنظمات غير الحكومية فى تحقيق تغييرات نوعية يرتبط إلى حد كبير بقدرتها على خلق مساحة اجتماعية لمشاركة المواطنين. فمشروعية هذه المنظمات لا تنبع فقط من نبل رسالتها، ولكن من قدرتها على تجسيد هذه الرسالة فى دينامية اجتماعية. كما أن منظمات المجتمع المدنى بوصفها إحدى آليات بناء المجتمع الديمقراطى، فعليها أن تبرهن على أنها مؤسسات ديمقراطية هى ذاتها. ويعد هذا إحدى التحديات الكبرى التى تواجه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام.

The Role of non-governmental orgain zations in protecing Human rightrs in the Arab Region

Assistant Lecturer: Human Khedheer
Assistant Lecturer: Rasha Dhafer

Introduction

Despite the emergence of non-governmental organizations in many Arab countries for a long time, the last decades of the twentieth century witnessed an unprecedented growth in the establishment of non-governmental organizations. This was in fact the result of many political variables, economic and social some of which feature local and global other.

Also, non-governmental organizations form the foundation stone in the promotion and protection of human rights everywhere in the world, especially in the Arab region. They affect the discussions and decisions of various procedures for the bodies of the United Nations, and provide information about the conditions of the countries in general or on specific cases that will enrich the work of these bodies to monitor the situation and make specific recommendations to countries.

Become international organizations and non-governmental more influential in the promotion and protection of human rights and, increasingly, many of the international and national NGOs working an active role in the promotion and protection of human rights, and play the role of the guard in case of non-activation of human rights instruments.

Conclusion

The non-governmental organizations play the role of observer on society and the rights of its members, and that the existence of these organizations has become a one of the important criteria that are measured from which the degree of democratic development in a society, and non-governmental organizations success in achieving quality changes associated to a large extent by its ability to create space social participation of citizens, and civil society organizations as one of the mechanisms to build a democratic society, it should prove to be democratic institutions are the same.